المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

التغيرات الاجتماعية في ليبيا وتأثيرها على الوضع السياسي وبناء الدولة

إعداد/أ. ابتسام الطاهر القصبي
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

تشهد ليبيا منذ أحداث عام 2011م تغيّرات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة، تختلف في درجاتها ومظاهرها من منطقة إلى أخرى، في هذه الورقة سنتطرق إلى تحليل هذه التغيّرات الاجتماعية، وبحث تأثيراتها على الوضع السياسي وبناء الدولة، تنطلق الورقة من تحليل الوضع الاجتماعي (التركيبة، القبلي ، العرقي ، الاقتصادي، الاجتماعي) ثم تنتقل إلى تحليل التأثير السياسي، وأخيراً إلى آليات بناء الدولة والحلول الممكنة .

منهجياً، سيتم العمل على عرض الإشكالية، فرضيات أو أسئلة البحث، ثم عرض كل موضوع باعتباره قسماً مستقلاً يتضمّن: وصفاً وتحليلاً وأمثلة، ثم نقداً، قبل الانتقال للقسم التالي، في الختام، يتم استخلاص النتائج والتوصيات.

يُعد موضوع الورقة من القضايا الحيوية والمعاصرة في الواقع الليبي، وتبرز أهميته من عدة جوانب، من أبرزها:

1. التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الليبي منذ سنة 2011م، والتي أثرت بشكل مباشر في البنية الاجتماعية والسياسية، وأدت إلى تغير أنماط الولاء والانتماء من الدولة إلى القبيلة أو الجهة أو المصلحة الخاصة.
2. الارتباط الوثيق بين المجتمع والسياسة، إذ لا يمكن فهم الأزمة السياسية أو صعوبة بناء الدولة دون تحليل جذورها الاجتماعية والثقافية.
3. غياب دراسات علمية كافية تربط بين التغيرات الاجتماعية وبنية الدولة الليبية الحديثة، رغم أن هذا الجانب يمثل مدخلاً أساسياً لفهم تعثر المسار السياسي والمؤسسي.
4. رغبة الباحثة في المساهمة في النقاش الوطني حول سبل بناء الدولة الليبية على أسس من العدالة والمواطنة والمصالحة الاجتماعية.
5. أهمية الموضوع في المرحلة الراهنة، حيث تمثل التغيرات الاجتماعية عاملاً حاسماً في مستقبل الاستقرار السياسي وإعادة بناء المؤسسات الوطنية.

إشكاليات الدراسة:

انطلاقاً من الواقع الليبي الراهن، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي التالي:

- إلى أي مدى أثرت التغيرات الاجتماعية في ليبيا بعد سنة 2011م، على الوضع السياسي، وعلى مسار بناء الدولة الليبية الحديثة؟.

ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما طبيعة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الليبي في العقد الأخير؟.
2. كيف ساهمت التحولات القبلية والمناطقية في تشكيل المشهد السياسي الحالي؟.
3. ما العلاقة بين ضعف النسيج الاجتماعي وتفكك مؤسسات الدولة؟.
4. كيف يمكن توظيف التغيرات الاجتماعية الإيجابية (كصعود المجتمع المدني والوعي الشبابي) في دعم عملية بناء الدولة؟.
5. ما هي الشروط الاجتماعية الضرورية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية تضمن الاستقرار السياسي؟.

فرضية الدراسة:

إن التغيرات الاجتماعية - المُتمثّلة في التكوين القبلي والعرقي، الأزمات الاقتصادية -الاجتماعية، والبطالة - تلعب دوراً مركزياً في تحديد مسار الوضع السياسي وبناء الدولة في ليبيا، وتُشكّل عائقاً رئيسياً أمام الانتقال الديمقراطي المستقر.

1. الوضع الاجتماعي في ليبيا: تحليل التركيبة الاجتماعية:

- **وصف وتحليل التركيبة الاجتماعية في ليبيا:**

يُعد المجتمع الليبي مزيجاً من عدة مكوّنات: العرب ، الأمازيغ ، الطوارق، التبو، مجموعات محلية قبلية، إضافة إلى المهاجرين واللاجئين، ما قبل 2011م برأيي، عمل النظام السابق على فرض سياسة مركزية قوية، وتقليل التعددية المحلية، ما أثر على بنية المجتمع، وركز النظام على شكل الدولة – الأمة بالصيغة العروبية، وبعد عام 2011م، جاءت مطالبات بمزيد من التمثيل المحلي والجهوي، ما يعكس تغيّراً في التركيبة الاجتماعية - من التمركز إلى مطالب لامركزية ولو محلية.

أحد أبرز الأبعاد: التكوين القبلي وعلاقته بـ الدولة في ليبيا، فالقبيلة ليست مجرد عامل اجتماعي، بل أيضاً عامل سياسي واجتماعي اقتصادي، الترابط القبلي يوفر حماية وسلطة محلية، لكنه في آنٍ واحد يمكن أن يتعارض مع مفهوم الدولة الحديثة.

فمثلاً: توجد في بعض المناطق توترات بين قبائل معينة، ما يعكس أن النزاعات القبَلية ما زالت قائمة وتؤثر على الأمن المحلي، فالتعدد العرقي أيضاً (الأمازيغ/ التبو/ الطوارق) يضيف بُعداً آخر: هوية

ثقافية تحترم خصوصية المكونات الثقافية التاريخية، مطالب سياسية، شعور بالتهميش في بعض المناطق، مما يزيد من التعقيدات في بناء الهوية الوطنية الجامعة.

ومما يوضح التحولات المهمة في العلاقة بين المواطن والمجتمع والدولة المركزية، هي المطالب التي أثيرت بعد عام 2011م لدى المجتمعات المحلية، والتي طالبت فيها بأن يكون لها صوت أقوى في الحكم المحلي والمؤسسات التابعة الأخرى، ولعل من أهم أسباب تلك المطالبات هو الشعور بعدم الثقة بين الجماعات الاجتماعية وإدارة الدولة، فيتضح من كثير من استطلاعات الرأي أن نسبة كبيرة من الليبيين لا يثقون في مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية.

لكن بالرغم من أن تحليل التركيبة الاجتماعية يبيّن وجود عوامل تمايز وتمييز، لكنه لا يُعطي بالضرورة السببية الكاملة للتوترات السياسية، فهناك عوامل خارجية (تدخلات أجنبية، اقتصاد الريع النفطي) تؤثر بدورها أيضاً على المتغيرات في الساحة الليبية في العموم.

كذلك، التركيبة القبَلية أو العرقية ليست بالضرورة سبباً للضعف أو التوتر في حال ما كانت الدولة قادرة على الدمج وتوفير الخدمات، لذا التركيز فقط عليها قد يُغفل دور المؤسسات والدولة المدنية.

2 - الوضع القبلي وتأثيره على السياسة الليبية:

القبيلة في ليبيا تعمل كشبكة علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية: توفر الحماية، النفوذ، التمويل، وحتى التمثيل المحلي، فبعد عام 2011م، ومع تفكّك الدولة المركزية أو ضعفها، عادت القبائل تلعب دوراً أقوى في ضبط الأمن المحلي أو التعبير عن مطالب محلية، مثال على ذلك، المجالس المحلية التي تشكّلها القبائل أو تحالفاتها.

أحد التأثيرات الرئيسة، هو الميل إلى الولاء القبَلي على حساب الولاء للدولة أو للمؤسسات الوطنية، ما يؤدي إلى صعوبة بناء مؤسسات دولة حيادية تُعطي ثقة لجميع المواطنين، فالقبيلة قد تكون وسيطاً إيجابياً (عندما تشارك في حل النزاعات أو تتعاطى مع مطالب المجتمع المحلي)، لكنها تتحول إلى عقبة حين تتنافس على السلطة أو الموارد مع الدولة أو جماعات أخرى، ففي السياق المحلي، استُغلت العلاقات القبلية من قبل القوى السياسية والمسلّحة لإعادة إنتاج النفوذ، ما ساهم في تمكين المناطق والقبائل ، على حساب مصالح الدولة العليا.

ففي بعض المناطق، توجد قبائل لها نفوذ محلي أكبر من نفوذ الدولة، خصوصاً في المناطق النائية، مما يجعل الدولة مركزياً تواجه تحديات للتغلغل أو السيطرة، على سبيل المثال، في الانتخابات أو توزيع المناصب المحلية، قد يُطلب من الدولة أو الحكومة أن تُراعي حصة قبلية أو مجموعة محلية، على حساب مبدأ الكفاءة أو عدالة التوزيع.

لكن في الحقيقة ليس كل تأثير قبَلي سلبي: هناك دراسات كثيرة تشير إلى أن المُجتمعات القبلية قد توفر نوعاً من الاستقرار أو شبكات الأمان الاجتماعي في غياب الدولة الفعالة، وبالتالي يجب التفريق بين تأثيرات القبيلة في غياب الدولة وتأثيراتها في وجود دولة منتظمة.

أيضاً، التركيز على القبيلة قد يهمّش تأثير عوامل اقتصادية أو توزيع الثروة أو التعليم او ابسط الدولة نفوذها لتحقيق الأمن والاستقرار، التي هي كذلك مهمة لفهم السياسية الليبية.

3 - الطابع العرقي والتحديات المرتبطة به:

- **وصف وتحليل البُعد العرقي:**

العرقيات أو الأقليات مثل الأمازيغ، التبو، الطوارق، في ليبيا لديها مطالبات خاصة، لغات ومطالب اخرى (مثل الاعتراف بالهوية، اللغة، الثقافة).

هذه المجموعات غالباً ما تشعر بأنها تعاني من التهميش الاقتصادي والسياسي، خصوصاً في المناطق النائية، فعدم الاعتراف الرسمي أو المشاركة الكافية قد يولّد شعوراً بالإقصاء، مما يُمكّن من استغلال هذا الشعور سياسياً، كما أن الهوية المزدوجة – أي أن الفرد أو الجماعة قد تُطالب بالتعبير عن الهوية العرقية / القبلية والهوية الوطنية في آن واحد، قد يتسبّب في توتّر عندما الدولة لا تؤمّن التوازن المجتمعي والتعددية الثقافية.

في ظل دولة تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، قد تُستخدم موارد الدولة أو توزيع المناصب كأداة سياسية تتجاهل فيها بعض المجموعات العرقية، مما يزيد الشعور باللامساواة، كشعور بعض المواطنين المحليين في تلك المكونات بأن المراكز الرسمية لم تعطِهم حصة كافية في صنع القرار أو توزيع الموارد، ما أدى إلى مشاركتهم في النزاعات لتحقيق مطالبهم الخاصة والمشروعة.

على الرغم من أهمية البُعد العرقي، إلا أن التركيز عليه فقط قد يُقصي حقيقة أن الصراع أو التوتر قد يكون بسبب عوامل أخرى مثل الفقر، البطالة، غياب الخدمات، وليس العرق بحد ذاته.

أيضاً، بعض الجماعات العرقية قد تكون متمايزة داخلياً، وغير متجانسة، لذا ليس كل أعضاء الجماعة لديهم نفس المطالب أو نفس التجربة.

4 - الوضع الاقتصادي والاجتماعي: تحليل الأزمات الداخلية:

- **وصف وتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

اقتصاد ليبيا يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط والغاز، مع هشاشة البنى التحتية والخدمات العامة الضعيفة في مناطق كثيرة، كما أن الصراع المسلّح أدى إلى تدمير جزئي للبنية التحتية في ليبيا، وتهجير داخلي وخارجي، تعبئة كبيرة للإنفاق العسكري، مما ضاعف من حدة التوترات والأزمات الاجتماعية، أيضاً البطالة المرتفعة، والفقر يتزايد في عدد من المناطق، خاصة الجنوب والمناطق الريفية والجبلية واقصى مناطق الشرق الليبي.

إن أزمة الاعتماد على الريع النفطي مما يُعرف "بالدولة الريعية"، والتي تجعلها تعتمد على مصدر دخل مركزي، ما يُضعف نظام تحصيل الضرائب، وضعف المحاسبة، ويُقلّص مشاركة المواطنين في التمويل، لذا، الدولة تصبح أقل تجذّراً في المجتمع، مما ينتج عنه مشاكل مثل البطالة التي تعد بدورها عامل ضغط اجتماعي، فالشباب بدون عمل أو آفاق مستقبلية واضحة، مما يؤدي إلى سهولة تجنيدهم في الجماعات المسلحة أو يدفعهم للتهجير أو للمشاركة في الاحتجاجات.

كذلك حالة الفروق الإقليمية، والتي تكون فيها بعض المناطق مثل "المناطق الجنوبية أو الحدودية"، تعاني من ضعف الخدمات، نقاط ضعف أمنية، تهريب البشر وقوت الليبيين، ما يعكس فجوة بين مركز الدولة والمناطق الهامشية، وأحياناً كثيرة، ورغم الوجود الحضري في المدن الكبرى، إلا أنه يمكن أن يكون هناك ضغط على الخدمات، وإحباط شعبي بسبب البطالة ونقص الأمان الاقتصادي والاجتماعي.

والجدير بالذكر هنا، أن كثير من الدراسات تؤكد على البطالة والفقر كجذور وكمسبّبات للأزمة، لكن التقليل من دور المؤسسات - مثل التعليم، الحكم المحلي، الشفافية - قد يُخفّف من فهم الصورة الكاملة.

أيضاً، المجتمع الليبي يُظهر مرونة واستجابات محلية (المجالس المحلية، شبكات الدعم القبَلي/ العائلي) ما يُظهر أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ليست حكماً مصيراً نهائياً، لكن نتيجة تراكمية لعوامل متعددة.

5. تأثير البطالة والفقر على الاستقرار الاجتماعي:

- **وصف وتحليل تأثير البطالة والفقر على السلم والاستقرار الاجتماعي:**

البطالة العالية خصوصاً بين فئة الشباب تُحدِث شعوراً بعدم الأمان، وغياب مظاهر الضمان الاجتماعي، انتشار الفقر، يُضعف الروابط الاجتماعية، يقلّل من المشاركة المجتمعية، ويزيد من احتمال أن يُصبح الفرد أو الجماعة عرضة لمسوغات العنف أو النزاع.

من المنظور النظري، ينظر للبطالة على أنها تُقلّل رأس المال الاجتماعي (social capital) – أي تقلل الثقة بين الأفراد وبين الأفراد والدولة - ما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي.

كذلك، الفقر يُغيّر أولويات الأفراد نحو البقاء اليومي بدل المناقشة السياسية أو المشاركة المدنية، وهذا من شأنه أن يُضعف الحيوية السياسية والمجتمع المدني، فهذه الظواهر يؤدي تفاقمها إلى تشتّت جهود وروابط الدولة، ضعف الخدمات، التهجير، ما يجعل الشباب حسّاسين أكثر للوعود السريعة أو للانخراط في جماعات مسلّحة أو التهريب.

لكن ورغم ارتباط البطالة والفقر بالاستقرار الاجتماعي، إلا أن غياب الخدمات، التعليم، الصحة، البنية التحتية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، كلها عوامل سلبية مصاحبة لا يمكن تجاهلها.

أيضاً، ليس كل شخص بلا عمل سيُشارك في النزاع أو العنف، إذ هناك عوامل شخصية، ثقافية، مجتمعية تلعب دوراً وسيطاً.

6. التحليل النقدي للنموذج الاقتصادي في ليبيا:

- **وصف وتحليل النموذج الاقتصادي:**

يعتمد اقتصاد ليبيا على النفط والغاز كمصدر أساسي للدخل، مع محدودية تنويع الاقتصاد، فالدولة في ليبيا قبل عام 2011م كانت مركزية، مع توزيع الريع النفطي كوسيلة للتماسك الاجتماعي/ القبَلي بدل الاقتصاد السوقي أو الإنتاجي، وبعد عام 2011م، لم يتغيّر هذا النموذج جوهرياً.

الاعتماد على الريع يُضعف المساءلة والديمقراطية ويزيد من السيطرة على الموارد، ما يقلّل من فرص المواطنين وحقوقهم على الدولة، فنقص التنويع يعني أن الاقتصاد هشّ أمام التذبذبات، وانخفاض إنتاج النفط أو تعطل الإنتاج بسبب النزاع يُؤثّر بسرعة على الاقتصاد الكلي.

المناطق المهمشة غالباً ما تُترك خلفاً، هذا يضعف الشرعية الحكومية، والاقتصاد المعتمد غالباً في تلك المناطق على التهريب والنقل (بسبب ضعف الدولة) يُمثّل بديلاً للنمو الرسمي، ما يزيد من هشاشة الاقتصاد الرسمي، كما أن غياب البنية التحتية المتينة ضعف التعليم، نقص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والقطاع الخاص، كلها عوامل تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

النموذج الاقتصادي النقدي قد يُركز كثيراً على الدولة والمؤسسات، لكن لا يُعطي دائماً وزنًا كافياً للمبادرات الاقتصادية المحلية أو الاقتصاد غير الرسمي الذي له دور في ليبيا، كذلك، على الرغم من المآخذ، فإن تنويع الاقتصاد ليس بالأمر السهل في ظروف النزاع، والبنية التحتية المتهالكة، مما يُشير إلى أن الحل ليس تقنياً فحسب بل سياسياً واجتماعياً.

7 - تأثير الوضع الاجتماعي على الوضع السياسي:

- **وصف وتحليل تأثير الوضع الاجتماعي على الوضع السياسي:**

المتغيرات الاجتماعية (تعدد القبائل، الفقر، البطالة، الهوية العرقية والثقافات) تُشكّل البيئة التي يعمل ضمنها النظام السياسي، وتحدّد ما إذا كانت الدولة قادرة على بناء مؤسسات قوية أو لا؟، على سبيل المثال، ضعف التماسك الاجتماعي وانخفاض الثقة في الدولة يُقلّل من قدرة المواطن على المشاركة السياسية، ويزيد من نفوذ الجماعات غير الرسمية (مليشيات، قبائل)، فالتفاعل بين البُعد الاجتماعي والسياسي يتّسم بدائرة مفرغة، الوضع الاجتماعي الهش يحدّ من فعالية المؤسسات السياسية، وضعف المؤسسات السياسية يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي، فالمؤسسات السياسية في ليبيا غالباً ما استُغلت من قبل جهات قبلية أو مسلّحة، ما يُضعف الحيادية، ويُضعف الثقة، ويُمنع بناء دولة شاملة.

من جهة أخرى، التأثير الاجتماعي ليس حتمياً، فبعض المناطق تظهر قدرة أعلى على التكيف أو إصلاح العلاقة بين المجتمع والدولة (مثل المجالس المحلية)، والتنافس بين المناطق والاقاليم (وفقا للتقسيم الاجتماعي/ الجهوي) يعكس سياسياً، حكومتان/ مراكز سلطَة موازية، ما يعكس أن التمايز الاجتماعي/ الجهوي، قد تحوّل إلى تأثير سياسي مباشر.

ولكن في الوقت نفسه، فالتحليل الاجتماعي – السياسي، قد يُبالغ أحياناً في ربط كل الأزمة السياسية بالمكون الاجتماعي، متجاهلاً البُعد الخارجي أو الدولي أو الاقتصادي البحت، كذلك، ليس كل الأفراد في مجتمع هشّ ينخرطون سياسياً أو يُساهمون في النزاع، لذا لابد من مراعاة الفوارق الداخلية بين الأفراد والمناطق.

8. النزاعات القبلية والجهوية وتأثيرها على السياسة:

- **وصف وتحليل النزاعات القبلية والجهوية:**

بعد عام 2011م، ومع ضعف الدولة المركزية، ظهرت صراعات قبلية وجهوية أكثر وضوحاً، غالباً على السيطرة على الموارد أو النفوذ أو الأمن المحلي، الجهوية (شرق/غرب/ جنوب) في ليبيا تُشكّل بعداً آخر، مثلاً، الشعور بأن المنطقة الجنوبية مُهمّشة، أو أن شرق ليبيا يُطالب بحصة أكبر، ومناطق جبل نفوسة تشعر بتهميش كبير.

هذه النزاعات تضعف مفهوم الوطن الواحد، وتزيد من الانقسام في البنية السياسية، فعندما تتحوّل النزاعات المحلية إلى تمثيل سياسي أو عسكري، تصبح الدولة محاصرة بين عدد من الفواعل الذين لا يخضعون للمركز، فتوزيع الموارد والحصص بين المناطق أصبح أداة سياسية بامتياز، كل منطقة تقاتل من أجل حصتها في الثروة والنفوذ، مما يزيد تعقيد عملية بناء الدولة الموحدة.

من وجهة نظر أخرى، ليست كل التوترات القبلية/ الجهوية تتحول إلى صراع سياسي كبير أو عسكري، بعضها يُدار سلمياً أو محلياً، لذا، لا يجوز تعميم التوتر القبَلي/ الجهوي على كل مناطق ليبيا، كذلك، بعض السياسات الجهوية قد تكون مفيدة إذا صاحبتها لامركزية حقيقية وإدارة محلية فعّالة، وبالتالي ليس الجهوية بوصفها حالة سلبية دائماً.

9. التحليل النقدي للمؤسسات السياسية في ليبيا:

حاولت ليبيا بعد عام 201م بناء مؤسسات ديمقراطية (مجلس نواب، حكومات انتقالية، قانون الانتخابات، مجلس الدولة، أحزاب سياسية)، لكن رغم كل تلك المؤسسات لايزال الوضع يعاني من ضعف الشرعية، ازدواجية المؤسسات، وانقسام السلطة.

مؤسسات مثل المجالس المحلية نالت شعبية نسبية بسبب قربها من المواطن، لكنها عانت من ضعف الإدارة، رغم نجاحها النسبي، واجهت مشكلات التمويل وهي مرتبطة بالسلطة المركزية، مما قلل من

استقلالها، كذلك الإرث السياسي قبل عام 2011م، والانقسام المسلّح بعد 2014م، التدخلات الأجنبية، واقتصاديات الريع، كلها تُضعف ضغط المواطنين على السلطة.

كذلك، المؤسسات القائمة غالباً ما تعاني من افتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة، والميزانيات، وبيئة مستقرة للحكم، مما يجعلها عرضة للتأثر من فواعل خارجيين أو محليين، أيضاً غياب الدستور الدائم والإطار القانوني المستقر، يضع الدولة في حالة مؤقتة ليس لديها رؤية طويلة الأمد.

عند تناول هذا الموضوع في الغالب ما يُلقى اللوم الكلي على ضعف المؤسسات بينما لا يُعطى القدر الكافي لتحليل دور المجتمع المدني أو المبادرات الشعبية في تعزيز الحوكمة.

أيضاً، ليست كل المؤسسات فاشلة بنفس القدر، بعضها نجحت نسبياً في بعض المناطق، مما يشير إلى أن النجاح أو الفشل المؤسسي يُعتمد أيضاً على السياق المحلي.

10. آفاق وعوامل بناء الدولة الليبية:

المقصود ببناء الدولة، إنشاء مؤسسات مركزية فعّالة، حكم قانون، مشاركة سياسية جامعة، توزيع عادل للموارد والسلطة، والشعور بالانتماء الوطني.

بناء الدولة في ليبيا واجه العديد من العقبات (للأسباب سابقة الذكر، التكوين الاجتماعي، الاقتصاد، النزاعات، ضعف المؤسسات)، فنجاح البناء يعتمد على تغيير العلاقة بين المواطن والدولة، من حالة الولاء القبَلي/ الجهوي إلى الولاء للمؤسسة والدولة، ويحتاج ذلك إلى إصلاح اقتصادي (تنويع ، توسيع المشاركة)، وإصلاح اجتماعي (التماسك ، العدالة)، وإصلاح سياسي (حوكمة ، شفافية ، مشاركة سياسية)، في ليبيا، تعتبر هذه العناصر متقاطعة، فغالباً ما تحاول الدولة أو (الجهات الحاكمة) تجاوز المجتمع بدلاً من دمجه، مما يضعف الدولة، فالبناء المؤسسي السليم لا يكون بمعزل عن المجتمع، أي أن بناء الدولة بدون استيعاب المجتمع (التكوين القبَلي/ العرقي) سيواجه مقاومة للتغيير والإصلاح البنيوي في هياكل وأطر الدولة.

11. الممارسات الديمقراطية في ليبيا:

- **وصف الممارسات الديمقراطية وتحليل مجرياتها:**

بعد عام 2011م، جرت محاولات لإجراء انتخابات، تشكيل أحزاب، توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، غير أن العملية لم تكتمل أو تأثرت بالنزاع، ففي بعض المناطق ظهرت انتخابات محلية لمجالس بلدية، ومبادرات للمشاركة المدنية، لكن على نطاق محدود.

الديمقراطية ليست مجرد انتخابات بل ممارسة حقوق وواجبات، مشاركة فعّالة، شفافية، محاسبة، في ليبيا هذه العناصر محدودة لعدة أسباب، لعل أهما ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، نفوذ المسلّحين، تأثير القبيلة والجهوية، ضعف المؤسسات، سوء توزيع واستغلال الموارد.

الجدير بالذكر هنا، هو أن التركيز على الديمقراطية بالمعنى الغربي قد لا يتناسب تماماً مع السياق الليبي (القبَلي، الجهوي، العرقي)، لذا يجب فهم الديمقراطية في سياق محلي، كذلك، من الخطأ القول إن ليبيا بدون أي ممارسات ديمقراطية، فهناك مبادرات محلية ومنظمات مجتمع مدني تعمل لكنها تحتاج إلى دعم أقوى وخبرات تصحح مساراتها.

12. التحديات أمام تطبيق حزمة الإصلاحات المؤسسية:

أولاً: التمويل والموارد: ليبيا تواجه اضطرابات مالية، والبنى التحتية متهاكة في بعض المناطق، ما يصعّب التنفيذ السريع للإصلاحات المؤسسية.

ثانياً: الأمن والاستقرار: نفوذ وتغلغل التشكيلات المسلحة غير الشرعية وتأثيرها في مؤسسات الدولة، السلاح غير المنضبط، الانقسامات السياسية، يجعل تنفيذ الإصلاحات أكثر هشاشة.

ثالثاً: ضعف الإرادة السياسية: الإصلاح يحتاج إلى قيادة وطنية توافقية، بعيداً عن المصالح الخاصة أو الإقليمية.

رابعاً: الثقافة والسياسات المتغيّرة: تغيير العقليات (من الولاء القبلي إلى الولاء للدولة) يستغرق زمناً، ولا يمكن بالقوانين وحدها أن تُحقّق التغييرات الاجتماعية.

13. توصيات عامة تخص الحلول الممكنة لبناء الدولة:

1. تعزيز اللامركزية والحكم المحلي: بتمكين المجالس المحلية ومجالس البلديات من موارد وإدارات مستقلة يمكنها الاستجابة لمطال واحتياجات المجتمع المحلي، ما يعزز الشرعية ويخفّف الضغط على الدولة المركزية، استناداً إلى ما ورد في دراسات سابقة حول المجالس المحلية في ليبيا.

2. تنويع الاقتصاد: الاستثمار في القطاعات غير النفطية (الزراعة، السياحة، الطاقات البديلة والمتجددة، الاقتصاد الرقمي)، وتشجيع القطاع الخاص، لتقليل الاعتماد على الريع النفطي.

3. دمج الجماعات العرقية والقبلية والمكونات الثقافية: الاعتراف بالهوية الوطنية الجامعة والهويات المكونة لها، ضمان التمثيل السياسي والاقتصادي العادل، مشاركة المجتمعات المحلية في صياغة السياسات العامة، ما يقلّل من الشعور بالتهميش ويحفز على العمل والبذل والعطاء.

4. إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني: لتوجيه الشباب نحو سوق العمل، وتقليل البطالة، وبالتالي تحسين ظروف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

5. تقوية المؤسسات السياسية والمجتمع المدني: دعم الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وضمان حرية التعبير، الشفافية، المحاسبة وحوكمة المؤسسات.

6. إرساء ركائز تحقيق المصالحة الوطنية والتوزيع العادل للموارد: معالجة الأحقاد التاريخية، توزيع عادل للثروة، ضمان خدمات متساوية للمناطق والمدن والقرى الليبية.

برامج حكومية داعمة:

7. يمكن للبرلمان الليبي أن يُقرّ قانوناً يمنح المجالس المحلية ومجلس البلديات حصصاً ثابتة من الميزانية يمنع سحبها من المركز.

8. برنامج حكومي لتمكين الشباب في الجنوب والشرق والمناطق المهمشة، من خلال دعم التدريب مهني والتقني، تمويل ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وربطها بالأسواق المحلية والدولية.

9. تأسيس هيئة لحوار القبائل والجماعات العرقية والمكونات الثقافية، تشمل تمثيلاً فاعلاً عن كل مجموعة، هدفها وضع جدول زمني للدمج والمشاركة، وتقديم توصيات للمشاركة السياسية والاقتصادية.

10. إطلاق خطة وطنية للديمقراطية تشمل تدريباً للمجتمع المدني، شراكة عادلة بمنظور وطني مستقل مع المنظمات الدولية، مراجعة التشريعات المتعلقة بالأحزاب والانتخابات.

الخاتمة:

إن التغيرات الاجتماعية في ليبيا، من حيث التركيبة القبلية والعرقية، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، البطالة، التمثيل المحل، تمثل عوامل مركزية في تحديد مسار الوضع السياسي وبناء الدولة، الدولة الليبية الحالية تواجه مهمة صعبة، ليس فقط في سياق إعادة بناء مؤسساتها، بل في اتجاه إعادة بناء علاقة المواطن بالدولة، وإعادة توزيع السلطة والثروة بطريقة عادلة، وتكوين هوية وطنية جامعة تتجاوز القبيلة والمنطقة.

إذا ما نجحت ليبيا في تحقيق التوازن بين المجتمع والدولة، ودمج الجماعات والمكونات الثقافية المتعددة، وبناء نظام اقتصادي مستدام، فإن فرص بناء دولة ديمقراطية مستقرة ستزداد، أما إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه من ضعف المؤسسات، تفاوت اقتصادي، تهميش جماعات والمكونات الثقافية، فقد تبقى الدولة هشة، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني سيصبح في مهب الريح.

ولذلك، فإن الحلول المقترحة لا تُعد رفاهية إنما ضرورة عاجلة لتمكين ليبيا من الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع إلى مرحلة البناء والتنمية.

المصادر والمراجع:

1. "ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة"، يوسف محمد جمعة الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا"، محمد زاهي المغيربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
3. "الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011م"، بلال أوصيف، أطروحة دكتوراة.
4. "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، زينب عبد العال سيد رمضان، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد.
5. "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة"، مجموعة مؤلفين (تحرير: أحمد قاسم حسين)، صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6. "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا"، آمنة محمد علي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية.

7. "القبلية والجهوية وتعثّر بناء الدولة الحديثة في ليبيا"، هاني موسى، مجلة السياسة العربية.

8. "الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخّل الدولي عام 2011م"، إبراهيم علي الزرقاني، مجلة البحوث الأكاديمية.

9. "جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، زياد عقل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

10. "الحركات الداخلية للأزمة الليبية: مدخل تحليلي"، تحليل منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات.

11. "اشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا (1951-2017)"، صادق حجال، جامعة الجزائر.